**اللمحة العامة والأسس المنطقية**

|  |  |
| --- | --- |
| المؤشر | 1. مدى دعم الهيئات والمؤسسات المختصّة والآليات الاستشارية للممارسة المستمرة للتراث الثقافي غير المادي ونقله
 |
| عوامل التقييم الشامل | يتم تقييم هذا المؤشر على أساس خمسة عوامل على **الصعيد** القطري ترصدها كل دولة طرف وتعد بها التقرير: |
| 1-1 تعيين أو إنشاء جهاز مختصأو أكثر لصون التراث الثقافي غير المادي. | المادة 13 (ب)التوجيه التنفيذي 154 (أ) |
| 1-2 وجود أجهزة مختصّة لصون عناصر محدّدة من التراث الثقافي غير المادي، سواء كانت مدرجة أم لا. | المادة 13 (ب)التوجيه التنفيذي 158(أ)، والتوجيه التنفيذي 162 (د) |
| 1-3 تقديم برامج تدريب ، بما في ذلك البرامج التي تديرها الجماعات نفسها، على بناء القدرات في مجال التراث الثقافي غير المادي تتوجّه على أساس شامل للجماعات والمجموعات والأفراد.مشاركة واسعة وشاملة في صون وادارة التراث الثقافي غير المادي خاصة من قبل للجماعات والمجموعات والأفراد المعنيين يتم تعزيزها من خلال هيئات استشارية و اليات تنسيق اخرى.  | التوجيه التنفيذي 80 |
| 1-4 تعزيز المؤسسات والمنظمات و/أو المبادرات المتعلّقة بوثائق التراث الثقافي غير المادي، واستخدام موادها لدعم الممارسة المستمرّة التراث الثقافي غير المادي ونقله. | المادة 13 (د) (3) |
| 1-5 مساهمة المراكز الثقافية، ومراكز الخبرة، ومؤسسات البحوث، والمتاحف، ودور المحفوظات، والمكتبات، وغيرها في صون التراث الثقافي غير المادي وإدارته. | التوجيه التنفيذي 79، والتوجيه التنفيذي 109 |
| العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الأخرى | **أهداف التنمية المستدامة:** يستجيب هذا المؤشر ككل للغاية 11-4 من أهداف التنمية المستدامة، "تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي". ومن خلال تشجيع الهيئات أو الآليات الرسمية لتنسيق مشاركة الجماهير واسعة النطاق في الصون، ويكمل عامل التقييم الشامل 1-3 الغاية 16-6 من أهداف التنمية المستدامة، التي تهدف إلى "إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات"، وكذلك الغاية 16- 7 من أهداف التنمية المستدامة، التي تهدف إلى "ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات".العلاقة بالمؤشرات الأخرى: **يركز هذا المؤشر على القدرات المؤسسية، بينما يركز المؤشر 2 على القدرات البشرية. وعادةً ما تكون الهيئات والمؤسسات المشمولة هنا كيانات حكومية أو أُنشئت بدعم من الحكومة، بينما يتناول المؤشر 21 الأنشطة التكميلية للمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الجماعات، وكيانات القطاع الخاص. تتم مناقشة أنشطة ونتائج البحث والتوثيق بموجب المؤشرين 9 و10، بينما ينصب التركيز هنا على المؤسسات في حد ذاتها. ويتناول المؤشر 22 إشراك مؤسسات البحوث ومراكز الخبرة في رصد الأرقام، بينما ينظر المؤشر 25 في إقامة الشبكات الدولية بين هذه المؤسسات والمراكز.**  |
| الأسس المنطقية للإجراءات | تحدد المادة 13 (ب) مسؤولية الدولة الطرف في تعيين أو إنشاء جهاز مختص أو أكثر يمكنه صون التراث الثقافي غير المادي. وفي الاتفاقية، تُفهم مثل هذه البنية التحتية المؤسسية على أنها شرط مسبق للصون الفعال، وفي العديد من البلدان، تُكلف هذه الأجهزة بمسؤوليات محددة لتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. ونظرًا إلى أن الاتفاقية تضع الجماعات والمجموعات والأفراد في قلب الصون، وتتوقع مشاركة العديد من الجهات الفاعلة الأخرى، غالبًا ما تجد الدول أن إنشاء الأجهزة أو الآليات الإضافية لتنسيق هذه المشاركة أمرًا مفيدًا. كما تشمل هيئات أو مؤسسات الصون المراكز الثقافية، ومراكز الخبرة، والمتاحف، ودور المحفوظات، والمكتبات، وغيرها من مؤسسات البحوث التي قد يكون لها دور في توثيق التراث الثقافي غير المادي (المادة 13 (د) (3))، بالإضافة إلى دور أوسع في صون التراث الثقافي غير المادي وإدارته. |
| المصطلحات الرئيسية | * الأجهزة المختصة
* عناصر التراث الثقافي غير المادي
* مدرج (سواء كان مدرجًا أم لا)
* شامل/ شمولية
* المشاركة أو الإشراك
* جماعات أو مجموعات أو، أحيانًا الأفراد
* هيئة استشارية أو آلية تنسيق
* مراكز الخبرة
* مؤسسات البحوث
 |

التوجيهات المحددة بشأن الرصد والتقرير الدوري

|  |  |
| --- | --- |
| فوائد الرصد | **قد يزود رصد هذا المؤشر الدولة الطرف بخريطة للمؤسسات النشطة في مجال التراث الثقافي غير المادي ويساعد في تحديد الفجوات أو نقاط الضعف المؤسسية ومعالجتها. كما يمكن أن يساعد في تقييم ما إذا كانت الأجهزة المختصة حاليًا بصون التراث الثقافي غير المادي تعمل بفعالية على تعبئة جهود الصون التي تبذلها الجهات الفاعلة الأخرى وتوحيدها.، وعلى الصعيد العالمي، قد يقدم الرصد لمحة عامة عن البنية التحتية المؤسسية لصون التراث الثقافي غير المادي، كما يمكن أن يقدم أمثلة على آليات تنسيق أثبتت فعاليتها.** |
| مصادر البيانات وجمعها | في كثير من الحالات، يتم تعيين المكتب المسؤول عن الرصد واعداد التقرير على **الصعيد** الوطني كالجهاز المختص بصون التراث الثقافي غير المادي وتنسيق تنفيذ اتفاقية عام 2003. وعلى هذا النحو، فمن المحتمل أن يكون للمكتب إمكانية الوصول إلى المعلومات الموجودة عن الهيئات الرئيسية، والمؤسسات، والآليات المشار إليها هنا. من المرجح أن تكون الهيئات الحكومية والمنظمات الوطنية الأخرى من بين المتعاونين والشركاء الدائمين، بما في ذلك أولئك العاملين في قطاعات أخرى غير الثقافة. كما سيكون من المهم مراعاة الهيئات والمؤسسات الإقليمية والمحلية، وقد يتطلب ذلك ربط شبكي مستمر. وخاصة في حالة عامل التقييم الشامل 1-2 والأجهزة المختصة لصون عناصر محددة من التراث الثقافي غير المادي، قد تحتاج الدولة الطرف إلى إجراء مسوح منتظمة لرصد الأحداث على الأصعدة المحلية. وإذا كانت هناك هيئة استشارية أو آلية تنسيق فعالة، سيكون هذا الرصد متعدد الأصعدة أكثر كفاءة.مصادر البيانات المحتملة* جرائد/ مجلات رسمية أو موجزات قوانين ولوائح قانونية
* ميزانيات سنوية، وخطط عمل، وتقارير المكاتب الثقافية الحكومية، والمؤسسات التراثية
* تقارير سنوية أو محاضر هيئات استشارية على **الصعيد** الوطني
* الإبلاغ التقريرالدوري للدولة بشأن عناصر مدرجة في قائمة وطنية أو في أي من قائمتي اليونسكو
* مواقع وأدلة خاصة بمكاتب ثقافية ومؤسسات تراثية
 |